# الفصل الثاني

## التنمية المستدامة، سماتها، أبعادها ومبادئها

obeikan.com

obeikan.com

# المبحث الأول

# مفاهيم التنمية – الاقتصاد والبيئة

## موقع اقتصاد البيئة من التنمية الاقتصادية:

### مفهوم اقتصاد البيئة:

تدور مشكلة الاقتصاد حول ما هومشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المختلفة، مما يحتم عليه استخدامها على أفضل نحومستطاع، حتى يمكنه الوصول إلى أقصى إشباع، وما ينشأ من علاقات متطورة تاريخياً بين أفراد المجتمع الإنساني وخاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع، ومن هنا تنشأ مشكلة الاقتصاد.

**فالمشكلة الأولى**: تظهر بسبب أن الجزء الأكبر من الموارد غالباً لا يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية، لهذا لزم تدخل الإنسان عن طريق العمل ليحور من تلك الموارد الطبيعية، وليجعلها صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية.

وتقتضي هذه العملية صراعاً بين الإنسان والطبيعة تحكمه قوانين طبيعية وعامة وأوضاعاً فنية تختلف باختلاف الزمان والمكان.

**المشكلة الثانية**: تظهر بسبب أن الحاجات الإنسانية كثيرة ومتنوعة ومتزايدة، وبالمقابل فإن الموارد التي تعطيها الطبيعة محدودة، ومن هذا الوضع تخلق المشكلة بين توزيع الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية الغير محدودة.

هذه الوضعية تقتضي تحديد الحاجات التي تشبع والقدر الذي يتم إشباعه وتلك التي تتم من خلال الإشباع، أي التقابل بين الحاجات الإنسانية غير

المحدودة والموارد الطبيعية التي تقتضي تدخل الإنسان لتحديد أولويات لإشباع الحاجات.

فالحاجات المتعددة والموارد المحدودة حقيقتان تفرضان نفسيهما على أي مجتمع كان بغض النظر عن مدى تقدمه وتطوره وبغض النظر عن النظام الاقتصادي المتبع، لكن المشكلة الاقتصادية تكاد تكون واحدةً عبر كافة النظم الاقتصادية، لكن الكيفيات التي يتم بها اتخاذ القرارات تختلف وهكذا تختلف النظم الاقتصادية من حيث الهيكل أوالترتيب أوتكوين الأطراف التي تتخذ الإجراءات الاقتصادية.

الشيء الملاحظ في السنوات الحديثة أن الاقتصاديين أصبحوا أكثر اهتماماً بالموضوعات المتعلقة بالبيئة والتي ترتبط بنجاح جهود التنمية.

ونحن الآن ندرك التفاعل بين الفقر والتدهور البيئي، وكنتيجة للجهل أوالضرورة الاقتصادية، فإن بعض فئات المجتمع تقوم بعملية تدمير و استنفاذ للموارد التي تعتمد عليها الحياة كما أن تزايد الضغوط لزيادة الضرائب على الموارد البيئية في الدول النامية والتي تؤدي إلى نتائج خطيرة على الاكتفاء الذاتي في العالم الثالث وعلى توزيع الدخل وكذلك النموالمرتقب في المستقبل.

إن التدهور البيئي يمكن أن يقلل من خطوات التنمية الاقتصادية من خلال التكاليف المرتفعة التي تنفقها الدولة على الصحة وانخفاض إنتاجية الأرض، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، ويؤدي إلى صعوبة الحصول على مياه نظيفة وصحية، والتي بدورها تؤدي إلى تسبب حوالي ٨٠ ٪ من الأمراض الخطيرة.

إن من بين الحلول لهذه المشاكل البيئية المتعددة، تعزيز إنتاجية الموارد وتحسين الظروف المعيشية بين الفقراء، وتحقيق نمو بيئي قابل للاستمرارية.

هناك جدال حول التكاليف البيئية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ولكن اقتصاديي التنمية اتفقوا على أن الاعتبارات البيئية تشكل جزء من المبادرة السياسية التي لها الأثر الكبير في التنمية.

إن استبعاد التكاليف البيئية من حسابات الناتج القومي الإجمالي تكون مسؤولة بشكل كبير عن الإهمال التاريخي للاعتبارات البيئية في اقتصاديات التنمية.

كذلك إن أضرار النفايات و تلوث المياه وقطع الغابات، ناتجة عن استخدام طرائق إنتاج تخفض بشكل كبير الإنتاجية القومية.

بالإضافة إلى أن النمو السكاني السريع وتوسيع الأنشطة الاقتصادية تكون أكثر اتجاها لتوسع الدمار البيئي ما لم تتخذ خطوات جادة وفعالة تعمل من أجل التخفيف من النتائج السلبية على البيئة وعلى التنمية في آن واحد.

## التنمية معاييرها وأهدافها:

لا يختلف اثنان في أن السياسات التنموية التي اتبعت في الدول المتقدمة أوالمتخلفة لم تساهم في حل مشاكل البيئة، بل زادتها تفاقما، ولعل السبب يعود إلى إهمال عنصر البيئة بدليل أنه ترتبت عنه تكاليف إضافية لم تكن في الحسبان، الأمر الذي أوجب التفكير في إتباع سياسة تنموية بيئياً.

## مفهوم التنمية:

التنمية لغة هي "النماء" أوالازدياد التدريجي، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النموبطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة الثبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حكماً تسير نحوه إلى الأفضل.

وهناك اختلاف بين مفهوم النموCROISSANT والتنمية DEVELOPPEMENT فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أوالطبيعي أوالعفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع في حين التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة. [1]

التنمية عند الدكتور عبد المنعم شوقي هي: "العملية التي تبذل بقصد، و وفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية، على أن يكتسب كل منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات".

محمد توفيق صادق يعرف التنمية على أنها:" عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، والإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية ".

ويعرف الدكتور صلاح العبد التنمية على أنها: " عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وثقافياً، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.

ونستنتج أن التنمية هي فعل إرادي واع، تحكمها سلطة مريدة ومخططة، وبما أن الإسلام لا يحصر التنمية في الجانب المادي بل يتعداه إلى الإنسان أي

---

١ )الدكتور إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ ص ٢٣.

الفرد والمجتمع، لأن التنمية حتى تكون شاملة وكاملة لابد من تضافر كل الجهود سواء كانت فردية أوجماعية.

**أ -أنواع التنمية:**

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوسيع الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات لمقابلة احتياجات عملية التنمية، كما يتطلب إعادة التفكير في حديث وإدخال أفكار جديدة في داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية والتي يمكن تعريفها كما يلي:

١ -**التنمية الاقتصادية:** هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

٢ -**التنمية الاجتماعية:** هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنموالمجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النموالطبيعي.

٣ -**التنمية السياسية:** هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.

٤ - **التنمية الثقافية:** هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.

٥ - **التنمية البيئية أوالمتواصلة:** هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النموالاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية. [١]

- إن مفهوم التنمية البيئية Ecodevelopment أضحى اليوم عنصراً رئيسياً في الحفاظ على البيئة لأن مفهوم يعني التنمية الوطنية (الاقتصادية والاجتماعية)المبنية على نظام تقنيات يحترم البيئة ،ويعظم من فوائدها على الأمد الطويل. كما تعتمد على إزاحة فكر التخاصم بين البيئة والتنمية، إلى فلسفة جديدة هي فلسفة الوفاق أوالتكامل بينهما من أجل صالح الأجيال الحالية والأجيال المقبلة[٢].

**ب. أهداف التنمية:**

تهدف التنمية إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.

---

١ ) الدكتور إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ ص ٢٩ -٣٠ -٣١.

٢ ) د. سعيد محمد الحفار، أضواء على مفاهيم السياسة، الإستراتيجية، التخطيط، االبيئة، دمشق٢٠٠٣، الطبعة الثانية،ص١٨٤.

- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنموالمجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النموالطبيعي.

- الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.

- تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.

- تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.

- إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي.

- تهدف التنمية الإسلامية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق الكفاية لكل واحد سواء بجهوده الخاصة أوالعامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية. [1]

**ج. التنمية الريفية والتنمية الحضرية:**

**١. التنمية الريفية:**

---

١ ) د: إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ ص٢٧ -٢٨.

لمقابلة زيادات احتياجات الغذاء بسبب النموالسكاني في الدول الأقل نمواً فإن تقدير إنتاج الطعام في الدول النامية سوف يتضاعف بحلول سنة ٢٠١٠. وذلك بسبب الأرض في معظم مناطق العالم الثالث والتي تكون مكتظة بالسكان، ولمقابلة هذا الناتج لا بد من إحداث تغييرات سريعة في التوزيع والاستخدام وكمية المواد المتاحة في القطاع الزراعي.

فالمرأة هي المشرفة على الموارد الريفية فهي التي تقوم بحمل الحطب من الغابات ونقل المياه من الوديان، إذ تساعد في عرض العمل الزراعي، وهذا ما يفسر الدور الكبير التي تقوم به المرأة في المناطق الريفية، وهوما يدل على الأهمية الأساسية في دمجها في برامج التنمية بالإضافة إلى بذل جهود لتخفيف المعاناة عنها مع إدماجها في عملية الإنتاج في شتى الميادين.

إن إمكانية زيادة المداخيل الزراعية لصغار المزارعين، مع تقديم الطرق المتواصلة التي سوف تساعد في خلق بدائل أكثر جاذبية بدلا من تلك التي تمر بالبيئة.

كما أن الاستثمارات في زيادة الأراضي الزراعية يمكن أن تزيد من النتائج التي تعود بالإيجاب على الأراضي، وتساعد على ضمان توفير الاكتفاء الذاتي مستقبلاً في الغذاء لمعظم الدول النامية.

لتوضيح كيف أن الفقر الريفي والتدهور البيئي يتفاعلان ويرتبطان نفترض أن الأفراد الذين يعيشون في مناطق جافة، فالخبراء حذروا من قطع الأشجار والزراعة الجدية للأرض لأن الأولوية لكل عائلة في هذا المقام هوتحقيق الضروريات للبقاء، فيقومون بقطع الأشجار واستخدامها لطهي الطعام ونتيجة لهذا الاستغلال المفرط بسبب التزايد السكاني السريع فإن قطع الأشجار للحصول على النار والزراعة الحديثة ستصبح التربة أكثر عرضة للتدهور البيئي وتفقد البيئة الكثير من سماتها ومقومات نقائها وبقائها نظيفة

وفقد الكساء النباتي الذي يساعد على التخفيف من الأثر التدميري الناتج عن الرياح الشديدة وسقوط الأمطار والتجفيف بالشمس الذي يؤدي إلى التآكل السريع للتربة الخصبة التي نحتاجها للزراعة مما يؤدي إلى نقص في الدخل الكافي للبقاء، ونقص عدد فرص العمل.

**٢. التنمية الحضرية:**

إن الزيادة السكانية السريعة مرتبطة بالهجرة من الريف إلى الحضر، والتي ينجم عنها نموسكاني في المدن، إذ في بعض الأحيان تصل إلى ضعف معدل النموالسكاني وبالتالي يصبح التعامل مع نتائج الأمراض البيئية ذات المخاطر الصحية الشديدة صعباً، كما أن حالات التهديد لنتائج انهيار البنية التحتية في المدن، والانتشار السريع للوباء والحالات الصحية الحرجة لا سيما في ظل التشريعات الحالية التي تجعل معظم الأماكن الحضرية غير قانونية، الأمر الذي يجعل الاستثمار العائلي منطويا على مخاطر جمة جراء غياب الخدمات الحكومية عن طريق القطاعات.

ويضاف إلى ذلك كله تراكم الانبعاث والمخلفات الصناعية ومخلفات السيارات في ظل عدم التوافر السكاني للزراعة والحدائق التي تولد الأكسجين وتمتص الغازات، كل هذا يرفع من تكاليف تنظيم البيئة في ظل النموالحضري المستمر، فضلاً عن انخفاض إنتاجية العمال بسبب المرض وتدهور وتلوث المياه وتدمير البنية الأساسية، وازدياد تكلفة الوقود اللازم لغلي الماء الملوث والتكاليف المصاحبة لظروف الفقر في المناطق الحضرية.

فالدراسات أثبتت أن البيئة الحضرية، تتجه نحوالتدهور، وبمعدل أسرع من معدل نموالسكان إن الحياة بين الفقراء في المناطق الحضرية، تكون مشابهة لحياة أمثالهم الذين يعيشون في المناطق الريفية، حيث تعمل الأسر ساعات طويلة، لكن الدخل غير مؤكد، والمقيمون في الحضر يمكنهم

الحصول على مداخيل مرتفعة، والفقراء منهم يتعرضون لمخاطر مرتبطة بالظروف البيئية الخطيرة.

ففي بعض المناطق الحضرية، فإن الملوثات التي تهدد الظروف الصحية تكون شائعة سواء داخل أوخارج المنزل، فالمرأة تتوجه لجمع الأخشاب كي توقد بها نار الطهي، ولغلي الماء للنظافة ولا تعبأ بما قد يترتب على ذلك من أضرار على الصحة خاصة الأطفال في المدى الطويل زيادة على هذا فالمعرفة وحدها لا تستطيع تغيير الضرورة الاقتصادية للطهي لأن حسبهم هي الوسيلة الرخيصة والمتاحة ولا ترهقهم اقتصاديا.

كذلك الدخان المتطاير من تلك الإشعاعات المنزلية يعادل تأثيره تدخين كمية كبيرة من السجائر كل يوم، مما يؤثر سلبا على النساء والأطفال.

ولا يقتصر التلوث على البيت فقط بل يتعداه إلى الشارع والطرقات والممرات والأسواق والمحلات المختلفة، مما يؤثر سلبا في الإنتاج والإنتاجية، ويتسبب في نقل أمراض أخرى لمرضى آخرين وترتفع وفيات الأطفال.

كما أن الأطفال الذين يلعبون في الشارع يتعرضون لانبعاث المصانع ووقود السيارات، كل هذه الملوثات تضر بالهواء والغلاف الجوي.

إن المراكز الحضرية تستوعب أكثر من (٨٠ ٪) من الزيادة السكانية المستقبلية، وكل هذا بسبب الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدينة.

كما أن من المتوقع مع حلول سنة ٢٠١٠ أن سكان الريف سوف يثبتون ويستقرون عند رقم (٢. ٨ مليار نسمة) على مستوى العالم، وهذا يعني أن النموالسكاني سيظهر في المناطق الحضرية.

إن معظم الانتهاكات البيئية التي تتم في المناطق الحضرية والتي تتسبب في كثير من التعطيل والتأثير السلبي على النموالاقتصادي، وعلى الظروف

الصحية، يمكن تحاشيها والحفاظ على البيئة للمساهمة في تحقيق النموالاقتصادي.

إن الأسباب التي تؤدي إلى كثير من المشكلات البيئية في المناطق الحضرية هي أسباب متعددة ومتباينة، وهذه المسببات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: هما زيادة الحضر والنموالصناعي وهذان العنصران هما المسئولان عن معظم الأضرار البيئية.

## التنمية الاقتصادية:

### أ. مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية هي عملية متواصلة، تساهم في زيادة الدخل القومي للبلاد إلا أن الزيادة المطردة في المكان، والمنافسة الشديدة بين الأنشطة المختلفة، وعوامل التلوث البيئي، والإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية، تشكل جميعها قاعدة التحديات التي تقف في مواجهتها مجموعة من الأهداف، والتي تتمثل في المحافظة على الموارد المتوفرة وتنميتها، والعمل على زيادة كمياتها والحد من التلوث وتحسين نوعيتها.

### ب. مفاهيم عامة عن السياسة الاقتصادية وأهدافها:

عند الحديث عن مضمون السياسة فإننا نتكلم عن دور الدولة في وضع إجراءات وتدابير توجيه الأنشطة وجهة معنية وفي هذه النقطة نتناول السياسة الاقتصادية ثم جانب من السياسة البيئة إلى العلاقة المتبادلة بينها.

### مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها:

**تعرَّف السياسة الاقتصادية على أنها:**

" تصرف عام للسلطات العمومية، واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال ".

" هي مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه".

وتتضمن السياسة الاقتصادية ما يلي:

- تحديد الأهداف التي تسعى السلطات أي تحقيقها.
- وضع تدرج بين الأهداف إذ أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة.
- تحليل الارتباطات بين الأهداف وذلك بوضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين الأهداف.
- اختيار الوسائل التي تنفذ بها السياسة الاقتصادية من وسائل نقدية، الصرف، الجباية. . الخ[1].

**أنواع السياسة الاقتصادية:**

-سياسة الضبط التي تسعى للمحافظة على التوازنات الكلية الكبرى للاقتصاد.

ـ سياسة الإنعاش التي تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية.

ـ سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي التي ترمي إلى تكثيف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي.

ـ سياسة الانكماش التي تهدف إلى التقليص من ارتفاع مستوى الأسعار وتؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

---

١ ) أ، د: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣ ص: ٢٤ -٢٩.



openkan.com

وفي كتابه المنشور سنة ١٩٧٤، قسم KIRCHEN أهداف السياسة الاقتصادية إلى ثلاثة مستويات:

ـ أهداف اقتصادية، إذ تتعلق بتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وهي عادة أربعة أهداف رئيسية كما سنرى لاحقاً.

ـ أهداف لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وكيفية استغلال الموارد.

ـ شبه أهداف، وتتعلق أساسا بنفقات تقوم بها الدولة بخصوص الدفاع الوطني، التعليم والصحة. . . الخ. ١

وعلى العموم يتم دائماً التركيز على الأهداف الأولى، والتي تسمى "بالمربع السحري " للسياسة الاقتصادية " Carré magique " وهي كما حددها KALDOR في سنة ١٩٧١:

ـ نمواقتصادي مستمر La croissance stable: ويقاس النموانطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام، وهوالهدف الذي تسعى إلى تحقيقه أغلب الدول بمعدلات مرتفعة.

ـ مستوى مرتفع للتشغيل L'emploi: ويقصد بالتشغيل هنا عموماً التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج والتي أساسها عنصر العمالة، التي تعتبر عبئاً كبيراً في حالة البطالة.

استقرار في مستوى الأسعار Stabilité des prix: وذلك من خلال التحكم في التضخم الذي يعتبر معرقلا للسياسة الاقتصادية، خاصة ما يسمى بالتضخم الجامع.

---

١) د: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٣ ص: ٢٤ -٢٩.

توازن اقتصادي مع الخارج Equilibre extérieure: وهوتوازن ميزان المدفوعات الذي يعبر عن مركز الدولة عالميا، ويبين مدفوعات الدولة للأجانب ومقبوضاتها منهم. [1]

## علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية:

العلاقة بين التنمية والبيئة تظهر من خلال الموارد الطبيعية، في كيفية استعمالها والمقادير المناسبة في المشاريع التنموية، فإذا تمت بطرق جائرة ستؤدي إلى تدهور البيئة مستقبلا والمتمثل في فقدان بعض الموارد أوقلتها، وعدم خصوبة الأراضي وزيادة التصحر، وتلوث المياه والهواء وغيرها من المشاكل السالفة الذكر.

لأن الدراسات الاقتصادية والتنموية اهتمت بالموارد النادرة وأهملت الموارد الحرة كالماء والهواء واعتبرتها هذه الأخيرة ليست لها قيمة تبادلية سوقية (أومنخفضة جدا) ومن ثم فهي تستهلك دون قيود أوضوابط، لكن بعد ذلك تغيرت النظرة إلى هذه الموارد، لما سببت أضرارا جسيمة للكائنات الحية (خصوصاً الإنسان) من جراء الاستعمال المفرط لها، وتغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد الحرة إذ أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية نظراً لأن التلوث يسبب انخفاضاً كبيراً لهذه القيمة مما يترتب عليه تكاليف باهظة سواء لإزالة التلوث أولإيجاد البديل لهذه القيمة.

وقد ظهرت العلاقة بين النموالاقتصادي والبيئة منذ أكثر من ثلاثين سنة (الثمانينيات من القرن الماضي) لكن مفهوم البيئة المستديمة ظهر بوضوح أكثر سنة ٢٠٠٢ من خلال قمة جوهانسبورغ.

---

1- G. duthl et w. marois. Politiiques economiques. Paris:cllipcss. 1997. p22-23.



openkan.com

وأعدت جامعة الدول العربية دراسات عن برامج التنمية المتواصلة مثل برنامج مكافحة التلوث الصناعي وبرنامج التوعية والتربية والإعلام البيئي، المستوطنات البشرية وتأثيرها على البيئة كما تناول الاتحاد الأوروبي التنمية المستديمة لحماية البيئة في معاهدة أمستردام ووضعت أوروبا نموذجا لتقويم تأثير التنمية المستديمة.

وما يزيد في مخاطر التلوث وشدة تعقيداتها هوانتشارها في كل مكان من العالم، فالهواء والمياه متصلان مع بعضهما بعض،لا تعترف بحقوق الملكية مما نجم عن ذلك ظهور مفهوم الخسائر الاقتصادية الخارجية (أوالآثار الانتشارية) التي يتسبب فيها أطراف، ويتحملها آخرون،أي هناك إعادة توزيع الدخل بالطريقة العكسية التي من المفروض أن تحدث، فالمنتجون يتسببون في تلويث البيئة ويتحمل أضرارها المستهلكون الذين لم يكونوا طرفا فيها (عادة ما يكونون فقراء) من خلال تكاليف العلاج والوفيات وغيرها، وكان من المفروض أن يتحملها المتسببون في تلويثها (عادة ما يكونون أغنياء)، لكن هذا لا يعني أن الفقراء لا يلوثون البيئة فقد دلت الدراسات أن الأحياء الفقيرة هي دائما مصدرا للتلوث، ومن ثم فالعلاقة بين التنمية والبيئة علاقة عكسية، حيث كلما ازدادت معدلات التنمية، ازدادت المشاكل البيئية لكن تبدأ هذه العلاقة عند الحد الذي لا تستطيع البيئة امتصاص التلوث فيه، وكلما ازدادت المشاكل البيئية انخفضت معدلات التنمية (أوازدادت تكاليف التنمية)، فهل نضحي بجزء من التنمية (بتخفيض وتيرتها) من أجل المحافظة على البيئة حتى نسلمها إلى الأجيال القادمة سالمة؟ أم نقوم بتطبيق برامج حماية البيئة (بتحمل نفقات الحماية) ونترك للتنمية بأن تتعاظم كما نريد لها دون إعاقتها؟

ونكون بذلك أمام جدل احتدم بين فئتين (المحافظين والاقتصاديين)، فالمحافظون يرون وجود جهاز مركزي (الدولة مثلا) يمتلك الموارد ويستخدمها

بطريقة انتقائية حماية للبيئة من التلوث إذ أن السوق تخفق في تخصيص الموارد وتوزيعها بعدالة وكفاءة، بسبب المؤثرات الخارجية واهتمام القطاع الخاص بالربح فقط، لذلك فالبيئة في غياب الدولة ستتلوث حتما.

أما الاقتصاديون فيرون أن السوق قد تحدث فيه بعض التشوهات بفعل المؤثرات الخارجية لكن يمكن تصحيحها بالسياسات النقدية والمالية، أوقد تحدث لكن قصيرة الأجل تزول بمرور الزمن وعليه فإنه لا يمكن منع تلوث البيئة بصورة نهائية (١٠٠ ٪) مع تزايد التنمية، باعتبار أنه كلما ازداد الإنفاق على الحماية البيئية، فإنه سوف نصل إلى مرحلة تفوق تلك النفقات منافعها أي أن التكاليف الحدية للمزيد من السلامة البيئية بعد حد معين ستكون أعلى من العائدات الحدية ومن ثم فالوصول إلى حد التلوث الأمثل هوالأفضل، وهذا ما يتلاءم مع وجهة النظرة الإسلامية التي تدعوإلى استخدام الموارد ولكن بدون إسراف أوتقصير، وذلك كله للمحافظة على التنمية المستدامة.

**معيار الوسط البيئي:** ويتمثل في أخذ عينة من الوسط المعرض للملوثات (كالهواء والمياه) لتحليلها وقياس درجة تلوثها ثم مقارنتها بالدرجة المسموح بها علمياً.

**مقياس انبعاث الملوثات:** وهوتحديد كمية الملوثات المنبعثة من المصانع والسيارات خلال فترة زمنية معينة ومقارنتها كذلك بالكمية المسموح بها.

**معيار توفر شروط التشغيل:** ويعني قياس مدى توفر بعض الوسائل لمعالجة ما ينشأ من تلوث مثل وجوب وضع بعض الأجهزة في بعض المصانع للحد من انبعاث التلوث.

**مقياس السلع المنتجة:** ويعني قياس الملوثات التي تحتويها بعض السلع على أساس الخصائص الكيميائية والفيزيائية المكونة لها (مثل الأصباغ والمواد الحافظة)، وتحديد الحد الأقصى المسموح به صحياً.[1]

المفهوم السائد للتنمية هوالتنمية الاقتصادية الاجتماعية، أي التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي. أما المفهوم الآخر للتنمية والذي بدأ يفرض نفسه والموازي للمفهوم السابق فهوالتنمية الاقتصادية البيئية، أي التنمية الاقتصادية ذات البعد البيئي والتي تستند إلى مفهوم التنمية المتجددة أوما يسمى بالتنمية المستدامة إن مفهوم التنمية الاقتصادية مرتبط بالرفاهة الاجتماعية وبرفع مستوى المعيشة، وذلك من خلال رفع مستوى ونوعية المواد والسلع المستخدمة لإشباع حاجات الإنسان الأساسية والثانوية في المدى البعيد. ويعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية بهدف تحقيق أكبر إشباع للحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة. هذا المفهوم لعلم الاقتصاد بدأ يتغير ولم يعد الفهم الكلاسيكي له متناسبًا مع المتطلبات البيئية حيث أنه لا يأخذ بالاعتبار الجانب البيئي في النشاط الاقتصادي، ويأخذ بالاعتبار الخسائر البيئية والتكاليف الاجتماعية.

إن فكرة التنمية المستدامة من وجهة نظر اقتصادية تتدرج تحت ما يعرف بالاقتصاد البيئي الذي يقوم على مبدأ أن الاقتصاد ينمومن خلال تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي، والنموالأمثل Optimal Growth يحدث عندما تتساوى الكلفة الحدية لتحويل رأس المال الطبيعي من المنافع مع المنافع الحدية للسكان

---

١ ) د: محمد صالح الدين عباس حامد: نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية العالمية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨، ص١٠.

وبالتالي إذا كان تحويل رأس المال الطبيعي إلى مادي أعلى من مستوى النموالأمثل فان التنمية تكون غير مستديمة[1].

ويمكن قياس مدى استدامة التنمية على اعتبار إن العلاقة بين السكان والاستهلاك تحدد من العلاقة التالية: ت = س X ث

حيث: ت = **التدهور البيئي أواستنزاف الموارد**

**س = عدد السكان**

**ث = استغلال الطاقة (الموارد)**

❖ ❖

## المبحث الثاني

## ماهية التنمية المستدامة

ظهر تعبير التنمية المستدامة بين بداية ومنتصف الثمانينات من هذا القرن، وقد عانت التنمية المستدامة من التنوع الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعاريف وإنما تعددها وتنوعها، حيث ظهر العديد منها التي ضمت عناصر وشروط هذه التنمية، ومن خلال هذا الفصل سنحاول أن نلم بأكثر قدر ممكن من التعاريف لها.

---

1 )Tinder. J،Remote Sensing and GIS Towards Sustainable Development. Rinderformated.



obeikan.com

## المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

لفهم السياق التاريخي والمعرفي الذين أنتجا مفهوم التنمية المستدامة ينبغي التعرض بالتحليل للمسارات التطورية التي حصلت لهذا المفهوم، وفي هذا الصدد تشير الأدبيات المتخصصة إلى أن التنمية كمفهوم عرفت عدة تغيرات نلخصها في الآتي:

**المقاربة التقليدية للتنمية:** من هذا المنطلق تمثل التنمية:" الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة"، نلاحظ أن هذا التعريف ركز على مفهوم الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة لدى دولة ما، وكأنه يحصر عملية إنتاج القيمة فقط في الموارد الاستعمال الاقتصادي للخيرات الموجودة داخل القطر الواحد.

**المفهوم المعدل للتنمية:** وقد جاء كتعديل للمقاربة الأولى، حيث يعتبر التنمية هي:" الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدي أولدى الغير". وقد أضاف هذا المفهوم فكرة مهمة لموضوع التنمية وهي أن الموارد لم تعد لها جنسية، بل يفترض أنه يحقق التنمية كل قدر على استغلالها بطريقة أكثر كفاءة، بغض النظر عن تملكها إنتاجها. حيث أن دولة مثل اليابان مثلا لا تملك الكثير من الموارد خاصة الطبيعية، كما أنها استغلت موارد الآخرين فتمكنت من تحقيقهم مضافة عالية من خلال جودة منتجاتها، وأسعارها التنافسية. إذن التميز الأكثر أهمية في هذه الحال يأتي من قبل المورد البشري الذي يصنع باقي الموارد ويستغلها.

**التنمية البشرية:** انطلقت فكرة صياغة هذا المفهوم من أمثلة واقعية صنعتها بعض الأقطار على غرار اليابان والتي تمكنت من تحقيق التميز

بالتركيز على الإنسان، الذي سيحدث الفارق في مجال الأعمال، وسيصنع القيمة التي تعتبر مقياسا للتنمية. وبالتالي يفترض التركيز على تنمية وتأهيل البشر لإحداث التنمية.

**تنمية نوعية الحياة:** رأينا بالنسبة للتوجه السابق بأن الإنسان هوأهم مصدر لإنتاج الميزة التنافسية، إلى أن القيمة المحققة من طرف هذا الإنسان قد لا تعود عليه بالرفاهية المستهدفة إذا لم ترشد العملية، وتوزع الثروة بطرقة عادلة. ومن هنا جاء هذا التوجه ليلقي الضوء على فكرة جوهرية هي مدا استفادة الإنسان مما يقوم به من أعمال، ومدى انعكاس هذا الجهد على الجوانب الحياتية المختلفة ونوعيتها على غرار: الصحة، التعليم، السكن، العمل، تلبية الحاجات والرغبات.

## أولاً: التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الوضعي[1]:

تركز هذه التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

### تعريفات ذات طابع اقتصادي:

١ ــ"هي العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النموالاقتصادي مفيدا بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي

---

١ ) أ. علة مراد ـ أ. سالت مصطفى " ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع جامعة الزيتونة ـ الأردن ــ ٢٣ نيسان (ابريل) ٢٠٠٩.

الاقتصادي والاجتماعي، لأداء وظيفتين رئيستين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية، واستيعاب فضلات النشاط البشري". [١]

٢ ـ" التنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعة مع مرور الوقت. "[٢]

٣ ـ" أنها التقدم البشري الذي يلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجاتها ".

٤ ـ " التنمية المستدامة تعريفاً هي عملية تشمل كل الاقتراحات المتعلقة بالثقافة والتنمية الاقتصادية، المناخ، الزراعة، وحركية المجتمع وتجنده، وكل التعاون المندرج في هذا المشروع ". [٣]

٥ ـ" التنمية التي تؤدي إلى وضعية اقتصادية تلبي الطلب على الموارد الطبيعية دون الانتقاص من قدرتها على تلبية طلب الأجيال القادمة". [٤]

٦ ـ التنمية الاقتصادية المستدامة تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث: البيئي والاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل.

لقد ركزت التعريفات الاقتصادية السابقة على ضرورة خفض استهلاك الطاقة

---

١ -محمد فنكوش، الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستديمة، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ٢٠٠٤ -٢٠٠٥، ص٢٢.

٢ -دوناتوروماتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة مواد تدريبية NAPC، دمشق، ٢٠٠٣، ص٥٤.

٣ -بوشوك عز الدين، التنمية المستديمة واهم الدوافع للاهتمام بها، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحي فارس والمدية، ٢٠٠٦، ص٣.

٤ -بن طلحة صليحة، تأثير العولمة على التنمية المستديمة، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحي فارس والمدية، ٢٠٠٦، ص٥ .

والموارد بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فضرورة توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

**تعريفات ذات الطابع البيئي:**

يشير علماء البيئة إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية: [1]

" الاستدامة هي القدرة على المحافظة على الإنتاجية سواء أكانت كحقل أومزرعة أوأمة في وجه الأزمات أوالصدمات " كونواي وبابيير ـ ١٩٩٠.

" إن التعريف الجديد للتنمية المستدامة هوالتنمية التي تقلص استخدام الموارد إلى الحد الأدنى " ربيز ـ ١٩٩٠.

يشير ريد يليفت " إلى أن دروس البيئة يمكن (بل يجب) أن تطبق على العمليات الاقتصادية، وهي تشمل أفكار إستراتيجية الحماية العالمية التي توفر مبرراً بيئياً يمكن من خلاله تحدي واختيار دعوات التنمية لتطوير نوعية الحياة ".

ومنه التنمية المستدامة على الصعيد البيئي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

## ثانياً: التنمية المستدامة من وجهة نظر علماء الاجتماع:

ما توصل إليه علماء الاجتماع أنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني و رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

---

١ ) دوناتوورومانو، مرجع سبق ذكره، ص٥٦



obeikan.com

## ثالثاً: أهم التعريفات التي جاءت في التنمية المستدامة من المنظمات الدولية:

### تعريفات المنظمات الدولية:

**أ -تقرير الموارد العالمية:**

حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢ المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب ٢٠ تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه كما يلي:

**تعريفات ذات طابع اقتصادي:**

حيث أن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعتبر إجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فالتنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيض من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

**تعريفات ذات طابع اجتماعي وإنساني:**

في هذا المجال فان التنمية المستدامة تهدف إلى الاستمرار في النموالسكاني وتقليص الهجرة نحوالمدن من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير مناصب الشغل.

**تعريفات متعلقة بالبيئة:**

التنمية المستدامة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض -الماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغداء.

**تعريفات متعلقة بالجانب التقني:**

التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة بالبيئة والمحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.

**ب -البنك الدولي[1]:**

حسب شبكة التنمية المستدامة وهي نتاج عملية دمج بين شبكة البيئة الأساسية والتنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً فان "التنمية المستدامة هي تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري والتنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل.

**جـ - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٨٧ (هيئة ترونتلاند للتنمية المستدامة)[2]:**

حسب هذه الهيئة فإن التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". وهذا التعريف يقودنا إلى معنيين مختلفين تماما[3]:

إن مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى سليما للأجيال القادمة. وبمعنى آخر نضوب الموارد غير المتجددة يجب أن يتوقف من أجل أن لا يكون هناك المزيد من

---

١ )بدأت شبكة التنمية المستدامة في ممارسة أعمالها في عام ٢٠٠٧ وهي نتاج عملية دمج بين شبكتي البيئة الأساسية والتنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً سابقاً بالبنك الدولي وتقود نائبة الرئيس Katherine Sierra تسيير شؤون هذه الشبكة الجديدة.

٢ )بدأ استخدام مفهوم التنمية المستدامة رسمياً عقب نشر تقرير ١٩٨٧ للجنة برونتلاند رسميا واللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أخذت اسم " الهيئة العالمية للبيئة والتنمية".

٣ ) دوناتورومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مشروع GCP/SYR/006/ITA وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ( مصر)، المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتعاون الايطالي ٢٠٠٠، ص:٦٦.

النضوب في رأس المال الطبيعي، وباستخدام تعابير السياسات فإن هذا يعني إيقاف جميع الفعاليات التي استنزفت الموارد الغير المتجددة مثل التعدين والفعاليات التي استنزفت طبقة الأوزون والفعاليات التي أثرت على الأجيال المستقبلية مثل إنتاج المخلفات المشعة.

إن إجمالي رأس المال المصنع والطبيعي يجب أن لا ينخفض بين جيل وآخر. وبمعنى آخر فيمكن أن يكون هناك علاقة معادلة بين رأس المال الاصطناعي ورأس المال الطبيعي وأن نضوب رأس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثمار في البدائل الطبيعية أوالاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون الإجمالي، وباستخدام تعابير السياسات فإن هذا يعني أنه يمكن لمخزون البترول أن ينضب طالما أنه يتم استبداله بالاستثمارات من أصول أخرى توفر للأجيال المستقبلية نفس النوعية من الحياة والخيارات مثل تلك التي وفرها البترول للأجيال الحالية، إلا أن هذا التفسير يتضمن بعض الإشكاليات حيث أن هناك بعض الأصول التي لا يمكن استبدالها بأصول أخرى مثل طبقة الأوزون وبعض الأصناف كحماية المساقط المائية في الغابات المدارية.

**د - تعريف منظمة التغذية والزراعة للتنمية المستدامة[1]:**

يمكن اعتبار تعريف التنمية المستدامة الذي وافقت عليه منظمة الأغذية والزراعة بمثابة إطار عام للغاية للتنمية المستدامة.

ويحدد هذا التعريف عناصر رئيسية هي:

- الموارد المتعددة في بيئتها.
- احتياجات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية.
- التكنولوجيا.
- البيئة.

---

١ ) انظر http. /islamfin. 90. forom. net.

وفي حين يتعين صيانة العنصرين الأوليين يتعين استيفاء العناصر الأخرى ومراقبتها وتحديدها من خلال عملية الإدارة العامة وذلك ما يوضحه الشكل رقم (٣)

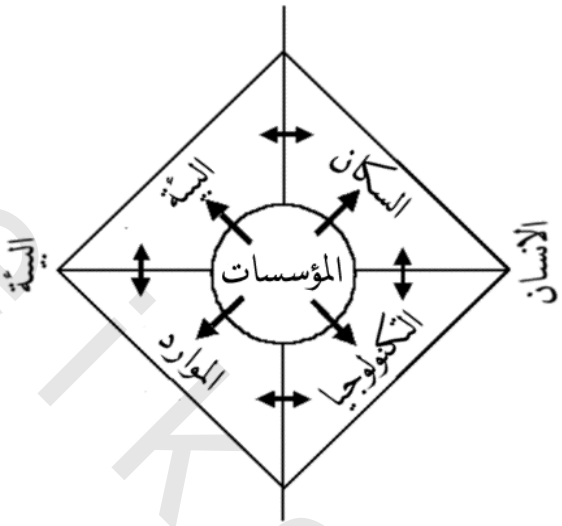


**الشكل رقم ٣ - تمثيل شبكي لإطار الاستدامة الذي وضعته المنظمة**

ونلاحظ أن هذا الإطار يتناول اهتمامين رئيسيين للتنمية المستدامة هما سلامة البيئة (من خلال البيئة والموارد بالمعنى الدقيق)، ورفاهية الإنسان (من خلال السكان والتكنولوجيا والمؤسسات)، وسوف يتعين تتبع عدد من المؤشرات التي يضم كل منها أكثر من متغير واحد.

أ - الثروة من الموارد بما في ذلك الوفرة والتنوع والصمود.

ب - البيئة وذلك ممثلاً بالإشارة إلى حالتها الأصلية.

جـ - التكنولوجيا من حيث قدرتها فضلاً عن تأثيراتها على البيئة.

د - المؤسسات.

هـ - الجوانب البشرية بما في ذلك المنافع (الغذاء وفرص العمل والدخل) واقتصاديات الاستغلال (التكاليف والعائدات والأسعار)، والسياق الاجتماعي (الاتساق الاجتماعي والمشاركة والامتثال).

**الإطار العام للتنمية المستدامة:**

ويتصف بميزة تحديده لمجال الرفاهية (البيئة والبشر) وكيف يتصلان ببعضهما البعض أنظر الشكل رقم (٤).

ويمارس النظام الفرعي للبشر ضغوطاً معقدة على النظام الفرعي للبيئة من خلال مثلا، التلوث، الاستنزاف، ويحصل على تنبيهات مرتدة منه، ويمكن تقسيم هذين النظامين الفرعيين نفسهما إلى عناصر أصغر وإظهار العلاقة بينهما، فعلى سبيل المثال تتبادل العناصر الرئيسية والسكانية في النظام الفرعي البشري للسلع والخدمات وقوة العمل.

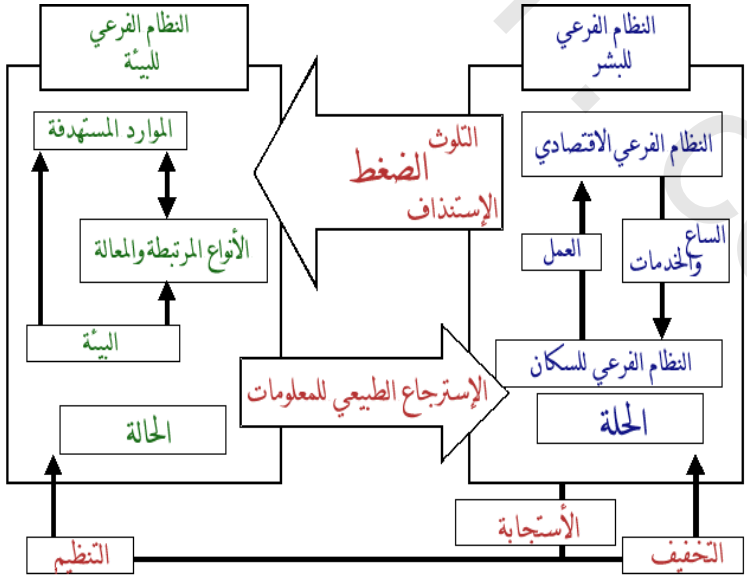

الشكل رقم ٤ - الإطار العام للتنمية المستدامة

### هـ - مؤتمر ريودي جانيرو١٩٩٢ [١]:

تبنى مؤتمر ١٩٩٢ (ريودي جانيرو- قمة الأرض)، فكرة التنمية المستدامة (المتواصلة) وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين وأصبحت الفكرة نحوالحديث في كامل المجتمع وبرزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي، كما تبنت قمة الأرض جملة من التوصيات سميت بأجندة القرن ٢١[٢]، رسمت بموجبها استراتيجيات شاملة لمواجهة أهم التحديات التي تواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين مع بيان أهم التدابير العملية لتحقيق التنمية المستدامة، وبموجبها أقرت

---

١ ) انظر: عبد السلام أديب، مداخلة في الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي للشغل المنعقد بتاريخ ٠١ نوفمبر ٢٠٠٢.

٢ )لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جزء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومقرها نيويورك وتعمل اللجنة على دفع عجلة التنمية المستدامة من واقع دورها كأمانة فنية للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ومن خلال أنشطة التعاون التقني وبناء القدرة على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني،وهي لجنة رفيعة المستوى ترصد جوانب التقدم المحرزة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة عمل يربادون ١٩٩٤ ( الدول الجزرية الصغيرة)،وخطة عمل جوهانسبورغ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وتعد اللجنة تقارير في هذا الشأن وتجتمع اللجنة سنويا في نيويورك في إطار دورات زمنية لأعمال الاستعراض وتحديد السياسات مدة كل منها سنتان. للمزيد راجع:جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ القاهرة.

بوجود علاقة قوية بين البيئة والتنمية حددت جملة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكفيلة لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين. والتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي [1]. إلا أنه رغم الهالة الإعلامية التي أعطيت لهذا المؤتمر فالنتائج المرجوة منه والمتعلقة بالخصوص بمعالجة المشاكل المتعددة المترتبة عن تدهور البيئة كانت هزيلة جداً.

**و - قمة جوهانسبورغ ٢٠٠٢:**

بعد انقضاء ١٠ سنوات على تبني أجندة ٢١ قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من ٢٦ أوت إلى ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ حول نفس الانشغالات، مع تبني خطة عمل سميت (خطة جوهانسبورغ) بغرض الإسراع في تنفيذ أهداف أجندة ٢١ ضمن إطار التعاون الدولي والإقليمي، لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الذي يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة ويشكل وضع الإطار المؤسسي الفعال للتنمية المستدامة على جميع المستويات ركيزة للتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومواجهة التحديات الناشئة أمام هذه التنمية، وينبغي أن تستند التدابير الرامية إلى تعزيز هذا الإطار إلى أحكام جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذه لعام ١٩٩٧، ومبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وينبغي أن تعزز هذه التدابير تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الواردة في

---

1)http://ar. wikipedia. org٢١ الأمم المتحدة، البيئة والتنمية، جدول أعمال القرن .

إعلان الألفية، وينبغي أن تؤدي التدابير إلى تعزيز الهيئات والمنظمات الدولية التي تعالج التنمية المستدامة.

ولقد تضمنت أجندة القرن٢١ توصيات تشمل العناصر التالية [١]:

**أ ـ المساواة الاجتماعية** وهي تشمل:

١ - الصحة العامة.

٢ - التعليم.

٣ - السكن.

٤ - النموالسكاني.

٥ - الأمن.

**ب ـ المؤشرات البيئية:**

١ - الغلاف الجوي.

٢ - الأراضي.

٣ - البحار والمحيطات والمناطق السياحية.

**جـ - المؤشرات الاقتصادية:**

ـ البنية الاقتصادية.

ـ أنماط الاستهلاك والإنتاج.

إلا أن القمة انتهت بالفشل في عدم حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض سنة ١٩٩٢.

وفي ختام هذه النقطة نشير إلى أن تعريف المنظمات هوتعريف عام ينطبق على جميع عناصر التنمية، ولا يقدم تفاصيل وصفية لتحليل الأهداف النوعية والمعايير والمؤشرات كما أن التعاريف السابقة تطرح بعض الأسئلة الهامة، حيث أن

---

١ )د/ مصطفى العبد الله، التنمية المستدامة www. anewar. org



obeikan.com

الاحتياجات ليست ثابتة وأنها هي في تغير مستمر مع مرور الوقت كما أنها تختلف من حضارة إلى أخرى، وكذلك فإن التنمية ليست مجرد وسيلة لتغطية الاحتياجات بشكل مستقل عن التنمية إذا كانت عملية التنمية الاقتصادية التي أطلقها الشمال هي التي تخلق الاحتياجات وتحدها[1].

نستعرض أهم الاتفاقيات والمواثيق على المستوى العالمي:

ـ **اتفاقية لندن ١٩٥٤:** وتتعلق بمكافحة التلوث البحري الناتج عن عمليات التفريغ العمدي للنفط من السفن.

ـ **اتفاقية باريس ١٩٦٠ واتفاقية بروكسل ١٩٦٣:** والمتعلقة بشأن المسؤولية المدنية في ميدان الطاقة النووية.

ـ **معاهدة موسكو١٩٦٣:** والمتعلقة بوقف التجارب الذرية.

ـ **معاهدة موسكو١٩٦٧:** والمتعلقة بالمبادئ التي تحكم استكشاف الفضاء الخارجي.

ـ **معاهدة بروكسل ١٩٦٩:** والمتعلقة بمعالجة القواعد المنظمة للإجراءات الضرورية لحماية الشواطئ في حالات وقوع كوارث في أعالي البحار.

ـ **اتفاقية بروكسل ١٩٦٩:** والمتعلقة بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالنفط.

ـ **اتفاقية بروكسل ١٩٧١:** والمتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بالنفط.

ـ **اتفاقية بروكسل ١٩٧٠:** والمتعلقة بالصيد وحماية الطيور.

ـ **اتفاقية باريس ١٩٧٢:** والمتعلقة بحماية التراث الطبيعي والثقافي.

---

١ ) تتمحور مسألة التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة ٢١ وهي التي تشكل إطار العمل البيئي في العالم، للمزيد راجع:مقالة باتر محمد علي وردم ـ كيف يمكن قياس التنمية المستدامة ـ ٢٠٠٦ www. arabenvironment. net

ـ **اتفاقية واشنطن ١٩٧٣:** والمتعلقة بمنع الاتجار الدولي بالأجناس الحيوانية المهددة بالانقراض.

ـ **اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٩٧٧:** المتعلقة بحماية العمال من الأخطار المهنية الناجمة في بيئة العمل عن تلوث الهواء وعن الضوضاء والاهتزازات.

ـ **الإعلام العالمي للبيئة ١٩٧٢:** والذي يعرف إعلان ستوكهولم والذي يعتبر اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي للبيئة.

ـ **مؤتمر قمة الأرض ١٩٩٢:** وقد تضمن جدول أعماله قضايا متعددة أهمها: حماية الغلاف الجوي، حماية موارد الأرض والمياه العذبة، الإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية والنفايات الخطرة، منع الاتجار غير المشروع بالنفايات السامة، تحسين ظروف العيش والعمل على استئصال الفقر ومنع التدهور البيئي.

وقد أدى ظهور بعض التشريعات والقوانين إلى حدوث بعض الخلاف بين حكومات هذه الدول وبعض الشركات الصناعية التي تعمل فيها، حيث ترى بعض هذه الشركات في هذه القوانين قيودا عليها وعبئا على إنتاجها، مما جعلها تضرب بكثير منها عرض الحائط.

- في شهر ديسمبر ١٩٩٧ تم إقرار بروتوكول كيويتوالذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفينة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- في أبريل ٢٠٠٢ انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا يهدف التأكيد على التزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقييم التقدم المحقق بعد مؤتمر الأمم المتحدة ١٩٩٢.

## المطلب الثاني: الجذور التاريخية للتنمية المستدامة

لم يظهر مفهوم التنمية المستدامة من العدم، وليس وليد الأمس بل ظهر نتيجة لمجهودات كثيرة من الناشطين في المجال السياسي، وحقوق الإنسان علماً أن الحق في البيئة يعتبر حقاً مشروعاً من حقوق الإنسان أكده البيان العالمي لحقوق الإنسان عند ظهوره، ونتيجة للكوارث الطبيعية وجشع الإنسان من خلال استغلاله الغير العقلاني، الذي صاحبه منذ بداية تعامله مع الطبيعة. لذا سنتطرق للجذور التاريخية للتنمية المستدامة من العلماء الاقتصاديين.

### من جهة العلماء الاقتصاديين:

إن دراسة تطور الفكر الاقتصادي تظهر أن الاقتصاديون الأوائل (الكلاسيك) في أواخر القرن ١٨ وبداية القرن١٩ أول من نبهوا إلى خطورة مشكلة ندرة الموارد الطبيعية وما يمكن أن تؤدي إليه من ظاهرة تناقص الإنتاجية، وهي ظاهرة توضح أن الإنتاج الإضافي لأحد عوامل الإنتاج المتغير مع كمية ثابتة من المدخلان الإنتاجية الأخرى وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف إنتاج الوحدة الإضافية. ومن أبرز هؤلاء الاقتصاديون الكلاسيك، "مالتوس Malthus " ١٧٦٦ ـ ١٨٣٤ الذي يعتبر ندرة الموارد الطبيعية قيد على النموالاقتصادي، حيث كان من أهم نتائجه تراجع النموالذي كان سببا في نقص وسائل الإنتاج.

إن كل المؤشرات التي تبين الخطر البيئي الناتج عن النموالاقتصادي جعلت الاقتصاديين يولون اهتماماً أكثر بالطبيعة والاقتصاد في استخدام الموارد للأجيال الحاضرة والمقبلة، وما نتج عنه ظهور الاقتصاد الأخضر.

وقد كانت التأثيرات البيئية الناتجة عن الدمار الشامل الذي أصاب الإنسان وبيئته، الفضل الكبير في العمل الجدي من أجل إيصال صوتها بشكل واضح، حتى توصلوا أخيراً إلى المؤتمر العالمي لحماية البيئة.

ويوضح المخطط التالي تطور مفهوم التنمية المستدامة.

**مخطط (١)**

**نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة**

obeikan.com

القمة العالمية حول التنمية المستدامة ٢٠٠٢ جوهانسبورغ ٢٠٠٢ أوصت بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

2012

http://www. wikipédia. org/wiki/d%C3%A9veloppement-durable

نلاحظ أن الندوات الثلاثة ستوكهولم عام ١٩٧٢، ريو عام ١٩٩٢ وجوهانسبورغ عام ٢٠٠٢ قد رسخت المفهوم الجديد للتنمية بأخذ الاعتبارات البيئية في السياسات الاقتصادية من أجل الوصول إلى اقتصاد مستدام.

ولذلك فإن تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للوفاء باحتياجات الإنسان المتعددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة والتي ينظر إليها كأفضل خيار للوفاء باحتياجات الحاضر دون التفريط في حق الأجيال القادمة، أدى إلى إدخال عنصرين جديدين لقياس مستوى التنمية والتطور في أي بلد.

فنجد أن الاقتصاديين قد اعتمدوا على متوسط الدخل الفردي والناتج الداخلي الخام كمؤشرات لقياس التنمية في بلد ما دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية والأضرار التي يلحقها النشاط الاقتصادي بالمحيط الحيوي نتيجة التلوث الصادر عن ذلك النشاط أي تكاليف تدهور البيئة واهتلاك الموارد الطبيعية[1]. لكن في عام ١٩٩٣ استطاع Pearce أن يدخل التأثيرات البيئية للنشاط الاقتصادي والرأس المال الطبيعي في الحسابات القومية لحساب الدخل المستدام أوالدخل الأخضر PIBv الذي يساوي:

$$PIB_V = PIB_C - AMR - CR$$

١ ) إذا اعتبرت السلع البيئية سلعا عمومية قيمتها السوقية معدومة، كما استبعد الاقتصاد التقليدي إمكانية الندرة بالنسبة للموارد الطبيعية.

حيث أن الدخل المحلي الخام التقليدي PIBC هوعبارة عن مجموع الاستهلاك العمومي والخاص والاستثمار والصادرات منقوص منهم الواردات، أما الدخل المحلي الخام الأخضر أوالمستديم PIBv فهويساوي الدخل المحلي الخام التقليدي PIBC منقوص منه كل من اهتلاك الرأس المال الطبيعي AMR وتكاليف الأضرار البيئيةCR .

## أهداف التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، فهدفها يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية لصالح المجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة، وهذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف أمثل لتلك القدرات في جميع الميادين، وبهذا يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل ولا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية، إن الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هوالتوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، **ومن بين أهدافها العديدة نذكر**:

- تنشيط النمو: حيث ينبغي أن تتوجه التنمية المستدامة نحومعالجة مشاكل القطاعات الكبيرة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع.

- تغيير نوعية النمو: حيث تنطوي التنمية المستدامة على ما هوأكثر من النموحيث أنها تتطلب تغييراً في مضمون النمويجعله أقل كثافة في استخدام الطاقة ويجعل توزيع عوائده أكثر إنصافاً.

- تلبية الحاجات الإنسانية.

- ضمان مستوى سكاني مستقر.

-المحافظة على قاعدة الموارد وتعزيزها.

- إعادة توجيه التقنية.

- دمج الشؤون البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرارات.

كما تهدف إلى:

**أ ـ تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وتعمل على أن تكون العلاقة علاقة تكامل وانسجام.

**ب ـ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة:** وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول من خلال إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

**ج ـ تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** أي تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أوتدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

**د ـ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** أي توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أوعلى الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

**هـ ـ إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع:** وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

**و- تحقيق نمواقتصادي تقني:** بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

## خصائص التنمية المستدامة:

أعلن في قمة ريو حول البيئة والتنمية المستدامة عام ١٩٩٢ عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص في:

أ ـ هي تنمية يعتبر البعد الزمني هوالأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

ب ـ هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

ج ـ هي تنمية أولوياتها تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر.

د ـ هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أوالعمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط الحفاظ على العمليات الدورية في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

هـ ـ هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، لجعلها تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

## ومن متطلبات التنمية المستدامة:

ـ ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب.

ـ تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة أي التي تتسبب في تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء لأن مثل هذه المشروعات تضع حد أقصى للتنمية لأنها تقضي على أهم عناصرها.

ـ تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد.

ـ الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

## مبادئ التنمية المستدامة:

انطلاقاً من أهمية الدراسة نرى ضرورة التنبيه إلى بعض المبادئ التي يجب الالتزام بها وعلى نحويجسد نجاح التنمية المستدامة ويؤمن فعلها، وقد تمثلت هذه المبادئ بالآتي:

### ١ - الدمج:

يؤشر هذا المبدأ ضرورة دمج كافة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية عند صناعة أي قرارات آنية أومستقبلية ذات سمة بيئية وعلى نحويظهر هذه الاعتبارات بشكل نسيج مترابط متماسك وبما يفسح عن ضرورة توافر الوعي البيئي لدى كافة الشرائح الاجتماعية بدءاً بالفرد مروراً بالأسرة والمنظمة وانتهاءً بالمجتمع الدولي بحيث تتنزع حالات الأنانية وتتجه الجهود لخدمة البشرية وعلى نحويديم عمليات الحفاظ على حيوية البيئة[1].

### ٢ - مشاركة المجتمع:

---

١) مجلد مؤتمر براخ، دولة التشيك، GQ95، Hiragman، sato and 1995



obeikan.com

لا جدوى لأية نشاط ولا قيمة لأية فكرة دون الأخذ بمبدأ المشاركة الذي يؤشر حالات التفاعل ويقر التلاحم والأكثر أنها ترجمة حرفية للفعل الجمعي، فالأفكار والجهد الفردي غير الجماعي، إذ أن المشاركة الحقيقية النابعة من أعماق الذات الإنسانية تمحوالخلافات وتقوي العلاقات وتكون مفتاحا لحل المشكلات وهذا ما يأتي ردفاً لقول الرسول (ص) (يد الله مع الجماعة) الأمر الذي يؤشر لنا أهمية الرؤية الجماعية للبيئة بعيداً عن الفردية التي تتسم بطابع المصلحية، لذا فان المقترحات والجهود التي تقدمها كافة شرائح المجتمع تكون ذات شحنة موجبة وتعبير حي عن حالات التفاعل مع البيئة والافاده من خيراتها وتأمين الدفاعات الكافية لحمايتها.

**٣ – العدالة:**

يعكس هذا المبدأ ضرورة إنصاف الأجيال الحالية مثلما يتم مراعاة الأجيال القادمة وعلى نحو يعكس التلازم بينهما إلى حد انه لا مستقبل للأجيال القادمة دون تأمين متطلبات الجيل الحالي من الرفاهية والأمان الأمر الذي يتطلب رؤية إستراتيجية بيئية توظف الحالي لخدمة المستقبلي، وتوظف المعلوم لخدمة المجهول، بحيث إن حالات التواصل بين الأجيال تبقى مرتبطة مع بعضها وكأنها سلسلة متواصلة فأية انفراط في عقدها يعني انقطاعها، والعدالة لا تنحصر في مجال إجرائي بل تمتد إلى الموارد وكيفية توظيفها بعدالة وتجنب حالات الحكر والأنانية، بحيث أن النهر الذي ينبع من دولة من (ما) يجب أن يأخذ مجراه الطبيعي وعلى نحويؤمن إفادة الآخرين منه في دول أخرى دون محاولة خلق المعوقات وبالتالي محاولة إجبار الآخرين على الخضوع حد الاستسلام لهذه المعوقات.

## عناصر التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة على جملة مكونات تمثل نسيج متداخل ومتفاعل، بالحركية فضلاً عن مواكبتها للمستجدات البيئة، **والمتمعن لهذه المكونات يجد**

**أنها تمثل ثلاثية محورها المجتمع ودعائمها الاقتصاد وموضع عملها البيئة**، والعلاقة بينهما أثر وتأثير، فعل ورد فعل، إذ أن أي تحسن في الوضع الاقتصادي تنسحب أثاره على المجتمع برمته(أفراداً وإدارات) مما يؤشر كثير من الفورات السلوكية في البيئة، الأمر الذي يستلزم التنظيم المسبق بل التنبؤ بهذه الفورات وكيفية وضع المعالجات لما هوخارج السياقات الصحيحة، لأنه من المحتمل جداً أن ينجم عن ذلك سلوكيات تلحق أضرار بالبيئة وتهدد سلامتها وتعيق الأداء البيئي برمته الأمر الذي يؤشر لنا ضرورة الانتباه إلى مسألة التوافق بين هذه المكونات بحيث إن حركة أحدها يمثل دعم وديمومة للأخرى وتأمين ذلك يعني إمكانية الإيفاء بالحاجات الأساسية لكثير من الشرائح الاجتماعية فضلا عن إقرار توجهات مستقبلية ايجابية، وهذا لابد أن يكون بل يقوم لأن المجتمع والبيئة بمتغيراتها تحتاج إلى من يأخذ بزمامها وعلى نحوينشط فعل الخلايا ويؤمن النمط الاقتصادي الفاعل الذي يعمل مع البيئة في ظل استغلال مواردها دون إلحاق الضرر بها وهذه يفسر لنا المجتمع يساهم بأفراده والاقتصاد بخططه وموارده والبيئة بفضاءاتها الواسعة الأمر الذي يشكل لنا معادلة يمكن أن نسميها المعادلة البيئية، علما إن غياب احد أطرافها يعني تعذر حلها، وبالتالي صعوبة الاستجابة لعرض حلول لها، وهنا تتجلى عمليات الإخفاق في إدارة البيئة، بحيث إن البيئة تصبح في إطار المباحات لا حرمة ولا احترام لا صيانة ولا نظام.

## أساليب تحقيق التنمية المستديمة:

إن تحقيق مفهوم التنمية المستدامة على أرض الواقع يتطلب تبني جملة من الإجراءات والأساليب نوجز أهمها في النقاط التالية:

**تحديد الأولويات بعناية**: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل. فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية (سابقاً) التي أعدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي، وكل

البلدان الأعضاء في المنطقة تمثل جهداً رائداً ومؤثراً في هذا الصدد، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية، الإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة. وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية. ففي دراسة جرت سنة ١٩٩٢ تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الأميانت، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص، والآن حوالي ٥٠ دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

**الاستفادة من كل دولار**: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك، الشيلي، المكسيك).

إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهويتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصون والاقتصاديون في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

**اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف**: إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة، والحد من الفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هوأوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع. فعلى سبيل المثال انخفض الدعم بمقدار النصف للطاقة في البلدان النامية وانخفض الدعم على مياه الري التي تبلغ أكثر من ٨٠٪ من كل المياه المستخدمة، إجراء بعض الدول مثل جنوب إفريقيا ـ الفليبين ـ كولومبيا إصلاحات زراعية تعتمد وتستند على قواعد السوق ويتم عن طريق التفاوض، ويتوقع أن تكون له آثار مفيدة على البيئة.

**استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكناً:** إن الحوافر القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبة هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج. تفرض الصين رسوما على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتقوم تايلندا وماليزيا بفرض نفس رسوم على النفايات.

**الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيماً وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود، أوقيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال إندونيسيا سنة ١٩٩٦ أدخلت نظاماً يتكون من خمس نجوم لتقييم الداء البيئي، ومثل هذه الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

**العمل مع القطاع الخاص:** يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو١٤٠٠٠ الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة. توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة.

**الإشراك الكامل للمواطنين:** عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولاً ممكنة على المستوى المحلي.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالباً على مراقبة مشاريع البيئة.

ـ إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

**توظيف الشراكة التي تحقق نجاحاً:** يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: (الحكومة ـ القطاع الخاص ـ منظمات المجتمع المدني، وغيرها) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

**تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:** بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، ومن أمثلتها أنه في دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من ٦٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمار قليلة، وفي مصر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.

**إدماج البيئة من البداية:** عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة. كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

**تفعيل التنمية الريفية للتخفيف من حدة الضغط على المدن:** تعرف التنمية الريفية على أنها: " جملة نشاطات وإجراءات اجتماعية واقتصادية متكاملة تهدف إلى تطوير موارد الريف البشرية، الزراعية، الصناعية والسياحية. . . وتهدف إلى تزويد الريف بالخدمات الأساسية بغية الوصول إلى بيئة متكاملة يكمن فيها للإنسان من أن ينتج ويعيش بدرجة مقبولة من الرفاهية وأن يساهم في المجهود الاجتماعي، الاقتصادي والوطني ضمن تصور شامل ومتكامل يضم جميع البلاد". وبالتخفيف

من حدة التفاوت التنموي بين الريف والحضر يمكن كبح جماح النزوح الريفي الذي يعتبر من أهم مشكلات تحقيق التنمية المستدامة.

ونتيجة لذلك أصبحت النظريات التنمية الاقتصادية اليوم تفرق بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية وتعرف بالتنمية الخضراء أوالمتواصلة أوالمستدامة وبين التنمية الاقتصادية التي لا تراعي البعد البيئي ولهذا فإن تجسيد المفهوم الحديث للتنمية يتطلب التغلب على عقبات وتحديات كثيرة أهمها مشكلة البيئة أي يجب ربط بين السياسات التنموية والبيئية بتركيز على أبعاد التنمية المتواصلة إذن ما هي هذه الأبعاد؟

## أبعاد التنمية المستدامة:

وفق ما ذكر أعلاه يمكن أن نلاحظ أن التنمية بالمفهوم الجديد تتضمن أبعاد متعددة تتداخل فيما بينها للتركيز على معالجتها وإحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أبعاد حاسمة ومتفاعلة وهي:

**أ ـ البعد الاقتصادي:**

باعتبار الاقتصاد هومحرك التنمية إلاّ أنه لا يمكن بناء هذه التنمية دون موارد طبيعية وبشرية. ولهذا جاء تصور للتنمية المستدامة بإدخال التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية، أي أن التنمية الاقتصادية أصبحت تأخذ في الاعتبار المتغيرات البيئية (نظام الإدارة البيئية، التقييم النقدي لأضرار البيئية. . . . الخ) والمتغيرات الاجتماعية (الحق في السكن. . .) وذلك من أجل التخلص من الأساليب التنموية السابقة (الاقتصاد المصنع) التي كانت تحقق الرفاه الاقتصادي حاملة معها

الكوارث الطبيعية والبشرية نتيجة التلوث البيئي [1]. ويمكن تلخيص الأبعاد الاقتصادية للتنمية المتواصلة في النقاط التالية [2]:

ـ استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة (الرسم، التدعيمات، سوق حقوق التلويث).

ـ تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة (توظيف نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيض التلوث. . . )

ـ وضع موارد وميكانيزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياستها.

ـ تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك[3] وجعلها أكثر استدامة (التكنولوجيات النظيفة، الاستهلاك الأخضر. . . ).

ـ الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً التي تأخذ في عين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع المزمع تشييدها.

ـ المساواة في توزيع الموارد ويتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنموالاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

ـ التجارة العادلة دولياً: رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية.

**ب ـ البعد البيئي:**

تعتبر البيئة من الشروط الأساسية والضرورية لوجود نشاط بشري والحفاظ على

---

1) Karen Delchet « qu'est ce que le Développement durable » collection A savoir France 2003، Page 3-10.

٢ ) مرجع سبق ذكره.

٣ ) كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.



openkan.com

الوسط البيئي والحيوي ونقله سليماً للأجيال القادمة. ويمكن تجميع أهم الأبعاد البيئية للتنمية المتواصلة في النقاط التالية[1]:

ـ المحافظة على الطقس وذلك بتخفيض التلوث الناتج عن النقل والصناعة والرفع من قاعدة استخدام الطاقة إلى جانب الاعتماد على الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية قوة الرياح. . . . الخ.

ـ حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد لأن فشل صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.

ـ تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية وهذا من خلال صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.

ـ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[2] الحامية لأرض وهذا بالتخلص تدريجياً من الموارد الكيميائية المهددة للأوزون ويتم ذلك بالتعاون بين الدول لمعالجة مخاطر البيئة العالمية.

ـ الحد من انبعاث الغازات وهذا عبر الحد بضرورة كبيرة من استخدام المحروقات والبحث عن مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية أو استخدام المحروقات بشكل أكفأ في البلدان النفطية.

ـ حماية المناخ من الاحتباس الحراري وهذا لعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية ـ بزيادة مستوى سطح البحر، أوزيادة الأشعة فوق البنفسجية ـ يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة.

---

1) Karen Delchet: Op citer page 11، 12

٢ ) تعتبر طبقة الأوزون مهمة جدا للحياة على سطح الأرض فهي تعزل أشعة الشمس الضارة خصوصا الأشعة فوق البنفسجية والتي تسبب الإصابة بسرطان الجلد.



obeikan.com

**جـ ـ البعد الاجتماعي:** يتحدد البعد الاجتماعي للتنمية المتواصلة في:

ـ الإنصاف بين الأفراد والأمم والأجيال إلى جانب تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة.

ـ التوازن بين النموالاقتصادي والنموالديمغرافي بمعنى تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نموالسكان لأن النموالسريع له ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، بالإضافة إلى ذلك فإن النموالسريع في بلد ما يحد من التنمية ويقلص قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

ـ الاستخدام الكامل للموارد البشرية، بمعنى إعادة توجيه الموارد أوإعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم، الرعاية الصحية والمياه لأن هذه التنمية تهدف إلى تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري.

إذن تأسيسا على ما تقدم يمكن تلخيص أبعاد التنمية المتواصلة في المخطط (٢)

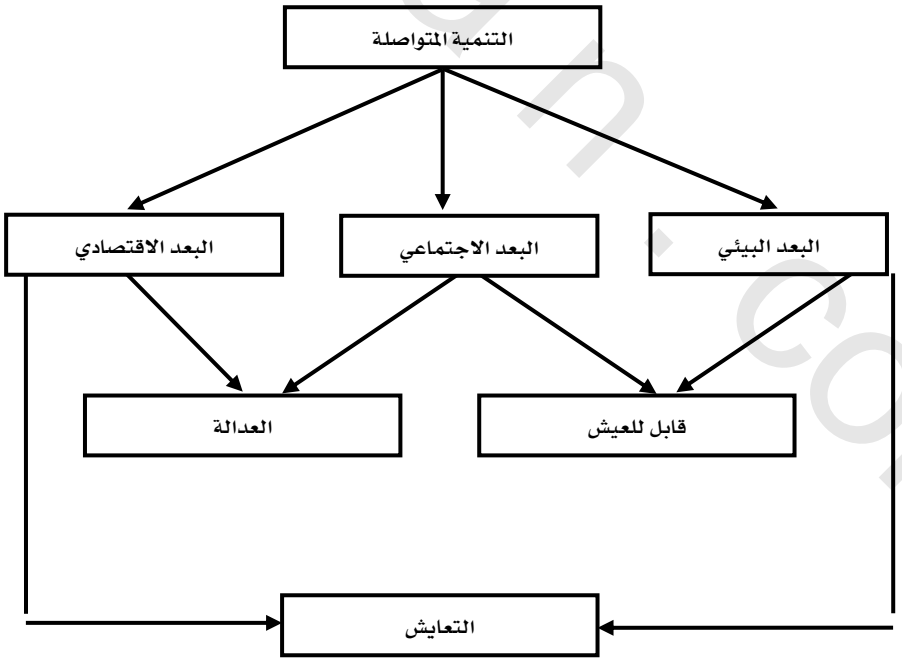

كما يمكن أيضاً صياغة بعض المعادلات من المخطط نفسه:

**البعد البيئي + البعد الاقتصادي = التعايش بين الاقتصاد والبيئة**

**البعد البيئي + البعد الاجتماعي = بيئة يحتمل العيش فيها**

**البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي = العدالة**

**البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي + البعد الاجتماعي = تنمية مستدامة**

### د ـ البعد التكنولوجي:

**أ– استعمال تكنولوجيات إنتاج أنظف في المرافق الصناعية:** كثيراً ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أونظم تكنولوجية تتسبب في ملوثات أقل وتعيد تدوير النفايات داخلياً.

**ب ـ الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:** التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن شأن التعاون التكنولوجي ـ سواء بالاستحداث أوالتطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية ـ الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة.

**ج ـ المحروقات والاحتباس الحراري:** كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماماً خاصاً لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدراً رئيسياً لتلوت الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق

كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها.

**د ـ الحد من انبعاث الغازات:** وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية.

**هـ ـ الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون:** والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة، فاتفاقية كيوتوجاءت للمطالبة بالتخلص تدريجياً من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هوأمر مستطاع. من خلال الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة يمكن القول بأنها التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع،باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون أن تحصل أضرار للطبيعة أولصالح الأجيال القادمة [1].

إن تحقيق التنمية المستدامة أصبح مؤشراً رئيسياً لاستمرار البشرية كما أصبحت أبعاد التنمية المختلفة تمثل أولوية من أهم الأولويات على جدول الأعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل تحديث المجتمعات[2].

---

1) http://www. un. org/arabic/esa/desa/aboutas/dsd. html

2) http://www. ituarabic. org/previousevents/2004/envinnomment/documents

انطلاقاً من هذه الأبعاد التي تحدد متطلبات التنمية المتواصلة يمكن تحديد الآثار التي يمكن للتدهور البيئي أن يقود إلى وقف التنمية بل ربما إلى تغيير اتجاهاتها إذن ما هي هذه الآثار التي تحدثها البيئة على الاقتصاد؟

## الآثار البيئية على الاقتصاد:

إن عدم الأخذ بعين الاعتبار السياسة البيئية في الخطط التنموية ليس فقط للجهل بأبعاد هذا السلوك بل لأنه لم يكن هناك توقعاً للآثار البيئية منظورة خاصة إذا تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي الذي يمكن أن يتأثر بها سلباً أوايجابياً كما يلي[1]:

### أ ـ التشغيل والعمالة:

تؤثر السياسة البيئية على التشغيل والعمالة، فيمكن من جهة ولأسباب تتعلق بحماية البيئة ألا تنفد بعض الاستثمارات في مجالات محددة مثل بناء منشآت الفحم أومحطات الطاقة النووية، وهذا بلا شك يحدث أثر سلبي على التشغيل والعمالة، ومن جهة أخرى يمكن من خلال الطلب المتزايد على المعدات والتجهيزات البيئية أن تخلق فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات والتجهيزات الضرورية لحماية البيئة.

### ب ـ مستوى الأسعار:

قد تؤثر السياسة البيئية على استقرار مستوى الأسعار، فعند وضع إجراءات حماية البيئة فالسلع الملوثة للبيئة ترتفع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة عند إنتاج هذه السلعة. وكما هومعروف النظم المحاسبية التقليدية تعتبر أن زيادة الإنتاج أوالاستخراج أكبر للمصادر الطبيعية هي مدخلات ايجابية

---

١ ) منى قاسم " التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية" الدار المصرية اللبنانية ( الطبعة الثالثة) القاهرة ١٩٩٧، ص ٤٠

عند حساب الناتج الوطني الإجمالي بغض النظر عما تتركه مثل هذه التوجهات من آثار بيئية سيئة التي لها تكاليف المخفية وغير المنظورة، وبالتالي فإن ضمن هذه التنمية فلا بد أن تعكس النظم المحاسبية الأسعار الافتراضية للموارد الطبيعية وهذا بلا شك سيكون له تأثير مباشر على تحديد مستويات الأسعار في أي نشاط اقتصادي

**جـ ـ القدرة التنافسية للصناعة:**

تؤثر السياسة البيئية على القدرة التنافسية للصناعة الوطنية حيث يؤدي ارتفاع التكاليف بسبب زيادة نفقات حماية البيئة إلى أضعاف هذه القدرة، أويمكن أن تؤثر عكسيا بمعنى ترتفع هذه القدرة من خلال تطور تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة التي يمكن أن تحقق تفوقا تكنولوجيا ومن ثم كسب أسواق واسعة للتصريف.

**د ـ النموالاقتصادي:**

قد تحدث السياسة البيئية أثر سلبي عند توقف أوعرقلة النموفي الأمد القصير من خلال الإنفاق على الاستثمارات غير الإنتاجية في مجال البيئة، أويمكن أن تحدث أثر ايجابي يتمثل في تطور تكنولوجي لحماية البيئة التي تحمل في طياتها نمواقتصادي فضلاً عن تأثير الإنفاق على النموفي الأمد الطويل.

ولقد أدت هذه الآثار البيئية على الاقتصاد إلى ظهور فريقين من الاقتصاديين لتحديد فكرة استدامة النمو، إذن ما هي الأسس التي اعتمدها الفريقين في تحديد هذه الفكرة ؟

## التنمية المتواصلة بين الاتجاه الضعيف والاتجاه القوي

**الاتجاه الضعيف:**

يقود هذا الاتجاه اقتصاديين رافدين لأي قيود بيئية تؤثر على وتيرة النموالاقتصادي وقد استندوا على الفرضيات التالية[1]:

- الرأسمال K ينقسم إلى ثلاث رساميل: Km الرأسمال المصنع

KH الرأسمال البشري

Kn الرأسمال الطبيعي

تحليل الاستدامة الضعيفة يأتي في إطار تطبيق النظرية النيوكلاسيكية لرأس المال.

قابلية الإحلال بين الرساميل بحيث أن أي انخفاض في رأس المال الطبيعي يمكن تعويضه بالزيادة في إحدى الرساميل الأخرى سواء Km أوKH.

التقدم التقني القادر على القيام بعملية الإحلال بين الرساميل بحيث يستطيع هذا التقدم أن يخترع ويبتكر بدائل لرأس المال الطبيعي.

مما سبق نلاحظ أن هذا الاتجاه يرتكز على فكرة استدامة النمو وثبات الرفاهية على المدى الطويل مدعمة بذلك النظرية الاقتصادية للنمو ومعارضة للتيار البيئي الذي يتكلم عن تخفيض النموحيث نجد:" روبيرت صولو" كتب سنة ١٩٩٣ " ليس فقط المحافظة على هذا المورد أوذلك أوبالأحرى المحافظة على كل العناصر الطبيعية في حالة ثانية، بل المحافظة وبشكل غير محدود على قدرة المجتمعات البشرية في الإنتاج، إذن حسب هذا الاتجاه تكون الاستدامة مضمونة إذا تحقق ما يلي:

$$\partial K / \partial t = (\partial K_m + K_H + K_n) / \partial t \geq 0$$

بمعنى إذا كان احتياطي الرأس المال ينمو بصفة متزايدة أو يبقى ثابتاً فإنه يمكن تعويض النقص في إحدى الرساميل عن طريق الزيادة في الرساميل

1 )A Rine Tichit « Développement durable » ENS، L. S. H. 2004، page 3، 6.

الأخرى وذلك للحفاظ على نمو وثبات رأس المال. يعاب على هذا الاتجاه هوأن التقدم التقني يبقى غير قادر على إيجاد البدائل لرأس المال الطبيعي المفقود وخاصة إذا تعلق الأمر بالموارد الطبيعية غير المتجددة والسلع البيئية المشتركة والضرورية للوجود البشري.

**الاتجاه القوي:**

يعترف هذا الاتجاه بإلزامية الحفاظ على اختيارات التنمية في المدى الطويل وهذا تحت شروط هي:

ـ رفض مبدأ إحلال واستبدال رأس المال الطبيعي بحيث تعتبر الموارد الطبيعية رأس مال لا يمكن إحلاله بالنسبة للأجيال القادمة.

ـ دمج الاقتصادي في البيئة وليس العكس أي إعادة بناء الاقتصاد بما يتلاءم مع البيئة وقدرة استيعابها لمخلفات النشاط الاقتصادي (التماثل مع القدرة الاستيعابية للأرض).

ـ مبدأ الاحتراز من خلال المحافظة على الشروط الدنيا لاستمرار المحيط الحيوي.

ـ الحفاظ على ثبات مخزون الرأس المال الطبيعي ونقله للأجيال القادمة.

## علاقة البيئة بالتنمية:

إن تحديد علاقة البيئة بالتنمية يفرضه الواقع اليوم الذي يعرف اختلال بيئي وتدمير للوسط الايكولوجي بفعل التدخل اللاعقلاني للإنسان في سياق بحثه عن استثمار البيئة المحيطة به وتحقيق تنمية اقتصادية وليست تنمية بيئية تستفيد من موارد البيئة وتسخرها لخدمة الاقتصاد وهذا ما يوضحه الشكل (٥).

من أسس الاقتصاد التقليدي أنه يعتبر الناتج الوطني الإجمالي مؤشراً لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني، وبذلك أغفل هذا النظام عوامل أخرى التي تصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي ولا يعطي أي قيمة للموارد الطبيعية. وعلى هذا الأساس يمكن أن تتحدد هذه العلاقة من جانبين[1] جانب القطاعات والظواهر الاقتصادية وجانب التكاليف والعائدات.

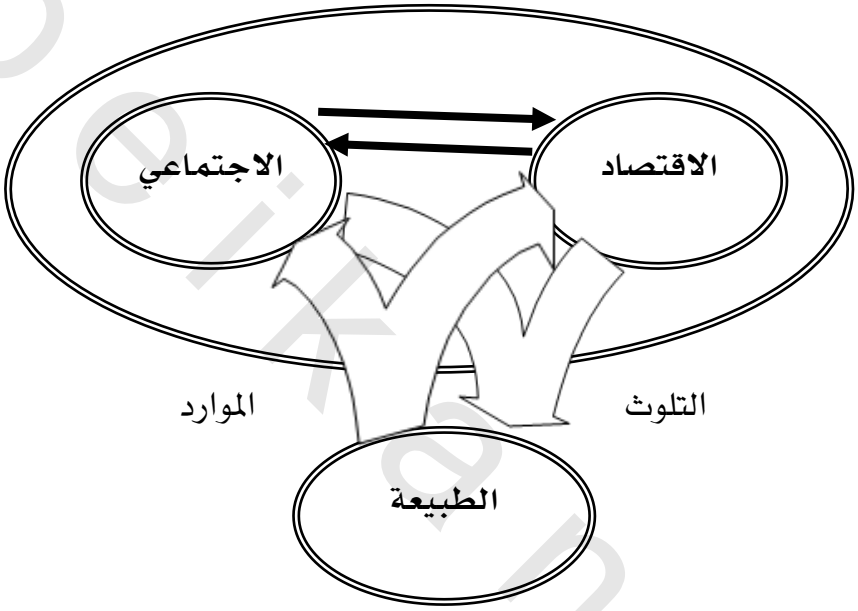


**Source: Christian Brodhag"Developpement durable**
**Site: doc download/Mulhouse papers/Brodhage**

الشكل (٥)

## أولاً: جانب القطاعات والظواهر الاقتصادية:

١ )صالح عصفور " الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها" سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية، تصدر عن العهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت العدد ٢٥، ٢٠٠٤ ص ٦.

من البديهي أن أي اقتصاد تتفاعل في داخله قطاعات عديدة تساهم في تحقيق نموه وترتبط بعوامل بيئية من أجل استمرارها في الوجود من جهة كما يتأثر بظواهر اقتصادية كالعولمة والاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

**أ ـ القطاعات الاقتصادية:**

بما أن الاقتصاد يتكون من عدة قطاعات إلا أننا سنعتمد على بعض منها لتوضيح علاقتها مع البيئة بشكل مباشر أوغير مباشر:

**❖الزراعة:**

تعتبر الزراعة المحور الرئيسي لعملية التنمية، إلاّ أن هناك عوامل عديدة مازالت تتحكم في تنميتها وتسبب قصوراً لها والمتمثلة بشكل خاص في الأضرار البيئية.

إن مشكلة نقص الغذاء (وبالتالي زيادة الواردات منه) وتدهور إنتاجية العمل والتضخم (أي الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار) هي مشكلات اقتصادية يرجع الجانب الأكبر منها إلى ما تعانيه البيئة من:

ـ قلة موارد المياه يؤدي إلى إحداث التدهور في إنتاجية الأرض.

ـ تدهور التربة نتيجة التصحر ينقص الإنتاج الزراعي ومن ثم يقل العرض في مواجهة الطلب على الغذاء وترتفع الأسعار وتزيد الواردات.

ـ قلة مساحة الأرض الزراعية بسبب التوسع العمراني والتصحر وملوحة الأرض.

ـ الإكثار من استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية يساهم في إلحاق الضرر بالمواد الغذائية والإنسان.

ـ التلوث البيئي بكافة صوره يحدد من العمليات الحيوية التي تتم بيولوجياً بواسطة هذه العناصر في الأجهزة البيئية ويؤكد ذلك موت كثير من الأصناف النباتية.

يساهم النشاط الزراعي في ظاهرة التغيرات المناخية من خلال انبعاثات غاز النيترات $N_2O$ الذي يعتبر أحد المسببين الرئيسيين في ظاهرة الاحتباس الحراري بحيث أن ٧٠% من انبعاثات غاز النيترات ناتجة عن عمليات الحرث التقليدية واستخدام الأسمدة والمبيدات إلى جانب قطع الغابات التي تمتص والانبعاثات الكربونية الصادرة عن المصانع.

**❖الصناعة:**

أصبح النشاط الصناعي نشاطاً رئيسياً في اقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومحركاً حيوياً للنموالاقتصادي، حيث اعتبرت الصناعة ضرورية في الدول النامية بهدف توسيع مجال التنمية والاستجابة لتحقيق مزيد من الإشباع لحاجاتها المتنامية، بينما تتطلع في الدول الصناعية المتقدمة إلى تطوير صناعاتها باستخدام النظم الحاسبات الآلية، ولذلك تشكل المنتجات الصناعية الأساس المادي لمستويات الحياة الحديثة، ولهذا تسعى جميع البلاد لامتلاك التجهيزات الصناعية الفاعلة من أجل الاستجابة لحاجاتها المتطورة. بالرغم من كل هذا تعتبر الصناعة من أهم مصادر التلوث أي مصدر رباعي الأبعاد في إحداث التلوث:

ـ المخلفات السائلة تلوث الماء، لأن المصانع وجدت البيئة البحرية كأنسب الأماكن لإلقاء المخلفات السائلة أوالصلبة والخلص منها.

ـ أصوات الآلات تلوث السمع.

ـ المخلفات الصلبة تلوث البصر.

ـ الأدخنة التي تتصاعد من المصانع تلوث الهواء.

**❖الطاقة:**

يضطلع قطاع الطاقة بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تلبية احتياجات الطاقة الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى الإسهام الفعال للطاقة خاصة قطاع البترول والغاز في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان. وعلى الرغم من هذا الدور الحيوي لقطاع الطاقة إلاّ أنه يتميز بخصائص متعددة يمكنها أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة كإحداث تأثيرات بيئية ضارة على الهواء والتربة والموارد المائية، وهذا سيحدث بلا شك تأثير سلبي ومعاكس في المدى الطويل خاصة بعد نفاذ هذه الموارد سيفقد الاقتصاد المصادر الرئيسية لتمويل اقتصادياته.

**ب ـ الظواهر الاقتصادية:**

يشهد العالم اليوم عدة ظواهر اقتصادية تؤثر على المسار التنموي لأي بلد ومن أهمها عولمة الأسواق والإستثمار الأجنبي والتي تؤثر كل منهما بشكل مباشر وغير مباشر على البيئة[1]:

**❖ عولمة الأسواق:**

إن لعولمة الأسواق انعكاسات هامة على البيئة، ذلك لأن التجارة العالمية تؤدي إلى الإفراط في استغلال الطبيعة وإلى إنتاج جيل جديد من النفايات من شتى الأصناف، و الإطار الراهن للتجارة لا يقدر تكلفة البيئة في المبادلات العالمية وتبقى هذه التكلفة خارج حساب تكلفة الإنتاج وعليه تؤدي النتائج السلبية على البيئة بالضرورة إلى تخريب كبير للثروة الطبيعية بسبب الإفراط في استغلالها وإلى تزايد التلوث بأنواعه المختلفة الظاهرة وغير الظاهرة.

**❖ الاستثمار الأجنبي:**

---

١ )مصطفى بابكر " السياسات البيئية " سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٢٥ عام ٢٠٠٤ ص ١٦.

هنـاك ارتبـاط بـين النشـاط الاقتصـادي للاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة ومشـكلات التلوث المسببة للاختلالات على توازن البلد اقتصادياً مالياً وبيئياً في المستقبل. قد تـأتي الاسـتثمارات الأجنبيـة للدولـة الأقل نمواً مدفوعـة بـدافع الهرب من الخضوع لما فرضته الدولة الأم من قيود لحماية البيئة أكثر تشدداً وأعلى كلفة مما تفرضه الدولة الفقيرة على اعتبار أن هذه الدولة لا تفرض أي قيود من هذا النوع على الإطلاق. كما أن الاستثمارات قد تساهم في المدى القريب إلى تأمين فرص عمل كبيرة في هذه الدول الفقيرة، إلاّ أنها قد تعمل في نفس الوقت على وجود ملاذات للتلوث خصوصاً، إذا رافق هذا الانتقال للصناعات الملوثة وجود تعاون مع بعض الحكومات الفاسدة في الدول النامية للتغاضي عن عمليات التلوث التي ترافق هذه الصناعات.

إذن وفق هذه الظواهر الاقتصادية فإن عولمة الأسواق، تحرير التجارة، وتحرير الاستثمارات قد تؤدي بالإضافة إلى توسيع الفجوة بين الدخول في داخل الدولة فقيرة إلى تدهور البيئة من ناحيتين: بما قد يؤدي إليه من اضطرار الفقراء إلى الإضرار بالبيئة خلال جهودهم المبذولة لكسب الرزق أوحتى لمجرد البقاء على قيد الحياة وما قد يؤدي إليه من تبني أصحاب الدخول المرتفعة لأنماط الاستهلاك أقل حساسية لأثر الاستهلاك في البيئة.

**التكاليف والعائدات:**

إن التنمية الاقتصادية أخذت تتحمل عبء جديد لم يكن في الحسبان لأن المشكلة البيئية ليست مشكلة فنية بل هي مشكلة اقتصادية اجتماعية، سياسية المنشأ وذلك للأسباب التالية [1]:

---

١ ) مصطفى بابكر: مرجع سابق ذكره.

ـ يهدد التصحر ٧٠% من الأراضي المنتجة.

ـ تعاني أكثر من ٤٠ دولة من أزمة الموارد المائية.

ـ يصل سكان العالم إلى ١٢ مليار عام٢٠٥٠.

ـ احتمال ارتفاع درجة حرارة الأرض في هذا القرن إلى ٤ درجات.

ـ خفض انبعاثات الكربون بنسبة ٥٠% بحلول ٢٠٥٠.

٧٦% من النفايات تدفق في العالم العربي مثلاً مما يسبب ضغط كبير على التربة.

فهذه الأضرار البيئية تبيّن أن التنمية والبيئة علاقة متشابكة ولا يوجد انفصال بل يوجد تلازم، لأنه لا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما تسقط التنمية من حسابها تكاليف تدمير البيئة.

وفي سياق ذلك فإن التوفيق بين التنمية والبيئة يتم عن طريق حساب العائدات والتكاليف البيئية، أي من خلال تحليل العائدات والتكاليف البيئية التي تأخذ بعين الاعتبار العائدات والتكاليف الاجتماعية، وحتى يتم ذلك يجب حل معضلتين أساسيتين:

الأولى: تتعلق بحصر وتقويم الأضرار البيئية نقدياً.

الثانية: تتعلق بتحديد سعر الفائدة الاجتماعية الذي يجب أن يتم الحساب على أساسه بحيث يعكس التفضيل الزمني للمجتمع.

ولإتباع طريقة تحليل العائدات والتكاليف يجب:

تحديد الوضع البيئي الحالي أي قبل البدء بتنفيذ المشروع للتمكن من معرفة التغيرات البيئية التي قد تحصل.

تقدير كل العائدات والتكاليف بما في ذلك العائدات والتكاليف البيئية الناجمة عن قيام المشروع.

فمن خلال طريقة تحليل العائدات والتكاليف [1]، يمكن ترتيب المشروعات حسب درجة تأثيرها سلباً وإيجاباً على البيئة. فالأضرار البيئية تعد تكاليف اجتماعية تحسب في دراسة الجدوى البيئية من ضمن تكاليف المشروع، وتعد الآثار البيئية الايجابية للمشروع عائدات اجتماعية تحسب ضمن عائدات المشروع.

فعند حساب كل العائدات والتكاليف يمكن الحصول على القيمة الحالية الاقتصادية، فالمشروع الذي تكون صافي قيمته الحالية ـ بعد حساب كل التكاليف الاجتماعية (بما في ذلك تقدير الأضرار البيئية) والعائدات الاجتماعية (بما في ذلك العائدات البيئية) ـ أكبر من صافي القيمة الحالية للمشروعات البديلة، يكون هوالمشروع الأفضل من الناحية البيئية ومن ثم يساهم في تحقيق التنمية المتجددة باعتباره يؤدي إلى أضرار بيئية أقل.

كما يجب الإشارة إلى أن إضافة التكلفة البيئية إلى عناصر التكلفة الأخرى التقليدية التي يدخلها الاقتصاد في حسبانه عند وضع الميزانيات للمشاريع، لا يتطلب ترجمتها إلى أرقام مالية مباشرة ومحددة، يكفي حسابها بشكل عام أوتصوري بحيث توضع في الاعتبار على أساس مستقبلي.

وتتحدد الميزة الأساسية لهذه التكلفة في إثبات أن التلوث لا يقتصر أثره على بيئة محددة أوحتى إقليمية بل يصل ليغطي العالم كله مثل ثقب الأوزون، ارتفاع درجة حرارة الأرض واستهلاك موارد المياه العذبة والبترول.

وعلى هذا الأساس تفترض التنمية اليوم أن تعكس نظم المحاسبة قدر الإمكان الأسعار الافتراضية للموارد الطبيعية باعتبارها أصولا عادية إنتاجية، لأن المؤسسات الاقتصادية العالمية أصبحت تهتم بإعداد حسابات قومية على

---

١ ) منى قاسم: مرجع سابق ذكره.

أساس مراعاة البعد البيئي وتعرف باسم الحسابات القومية الخضراء وهي حسابات تقوم على أساس اعتبار أن التحسن في ظروف البيئة وفي الموارد الاقتصادية هي زيادة في أصول الدولة وأن أي تناقص في الموارد الاقتصادية أوإضرار بالبيئة هوخسارة في أصول الدولة، ويمكن تلخيص في الجدول التالي الارتباط الموجود بين التنمية والبيئة.

حيث نلاحظ من الجدول أن متطلبات التنمية المستدامة تتحدد أساساً في اقتطاع جزء من الدخل لتغطية تكلفة الأضرار الناتجة عن التلوث، بالإضافة إلى اعتبار أن رأس المال غير متناقص وبالتالي هناك إمكانية لتقييم الأرصدة و التغير في الأصول البيئية أي تحديد حجم الأضرار الناتجة عن التلوث أوالتحسينات التي تحققت من خلال الأنظمة البيئية.

**جدول (١): ارتباط بين التنمية والبيئة**

| السياسات الاقتصادية | الهدف الرئيسي | آثار أخرى على متغيرات التنمية المستدامة<br>تدهور الأراضي - تلوث الهواء - إعادة التوطين |
|---|---|---|
| ١) سياسات كمية وقطاعية<br>تخفيض أسعار الصرف<br>تسعير الطاقة | تحسينات اقتصادية كلية وقطاعية.<br>تحسين الميزان التجاري ومن ثم النموالاقتصادي<br>تحسين الكفاءة الاقتصادية وتخفيض العجز في الموازنة العامة وكفاءة استخدام الطاقة | آثار سلبية وايجابية<br>(-)<br>(+) |

| | | |
|---|---|---|
| ٢) سياســـــــات اجتماعية وبيئية.<br>سياســـات تعتمـــد علـى اقتصـاد السـوق (وفرض ضرائب على تلويث الهواء)<br>سياســـات لا تعتمـــد علـى اقتصـاد السـوق (الحـد مـن الوصـول إلى الغايـــــــات وإعطاء حقوق ملكية الأراضي). | تحسينات اجتماعية وبيئية<br>تصـــحيح الآثـــار الســـلبية لفشـــل الســـوق وتشـــوهات السياسة الاقتصادية. | تعزيز الآثار الايجابية وتخفيف حدة الآثار السلبية<br>(+) |
| ٣) مشروعات استثمارية | تحسين كفاءة الاستثمارات | ( -) ( -) ( -) |

حيث ( -) تعني آثار بيئية سلبية، و(+) يعني أثار بيئية ايجابية

المصدر: حسن الحاج "اقتصاديات البيئة"، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت العدد ٢٦، فيفري ٢٠٠٤ ص ٣ -٤.

obeikan.com